



تونس في 12 ماي 2017

من وزير الشؤون المحلية و البيئة
الى السيد
رئيس مجلس نواب الشعب

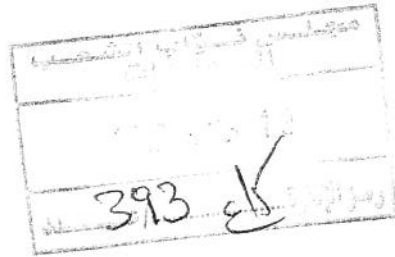
4258

الموضوع : حول السؤال الكتابي للنايبة السيدة ابتسام الجبابلي .
المرجع : مكتوبكم عدد 524 بتاريخ 24 أفريل 2017
المصاحب : تقرير

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه ، أتشرف بأن أحيل عليكم
صحة هذا إجابة وزارة الشؤون المحلية و البيئة على السؤال الكتابي للنايبة
السيدة ابتسام الجبابلي حول منتزه المروج .

والسلام .

كريم الشنون المحلية و البيئة
رياض الموقر





الوكالة الوطنية لحماية المحيط

27 أفريل 2017

الموضوع: سؤال النائبة ابتسام الجبابلي حول منتزه المروج.

أهمية هذا المرفق العمومي للترفيه والتنزه الوحيد بالضاحية الجنوبية للعاصمة من حيث الحجم وتنوع المكونات.

1- الناحية اللوجستية، التجهيزات والمرافق: المنتزه تعرض سنة 2011 إلى سلسلة من الاعتداءات والتخريب طالت جميع المكونات تقريبا. لإعادة المرافق إلى حالتها العادية وتطوير وظيفية المنتزه، تم تخصيص اعتمادات للفترة 2016-2017 تبلغ حوالي 350 ألف ديناراً للقيام بتدخلات ضرورية عاجلة بمنتزه المروج (تهيئة واستصلاح دورة المياه، صيانة شبكة الإنارة، تأمين أبواب ونوافذ البنايات ...) وإعداد دراسة لتشخيص النقائص بالمنتزه على مستوى التهيئة والوظيفية العامة وحالة مختلف المكونات على غرار الإدارة والمشرب والمتحف والملاعب الرياضية واقتراح الحلول المناسبة لاستصلاح وتهيئة مختلف المكونات والإطار المؤسساتي والترتيبي الملائم للاستغلال والتصرف الناجع والمستدام حتى يكون هذا المنتزه فضاء عصريا يليق بسكان الأحياء الكائنة بمحيطه ومن المنتظر أن تنتهي هذه التدخلات العاجلة مع نهاية جوان 2017.

علما وأن الإطار القانوني الحالي (القانون عدد 90 لسنة 2005) لا يسمح للوكالة الوطنية لحماية المحيط باستغلال المنتزهات بما في ذلك إمكانية التعاقد مع المستغلين من القطاع الخاص في شكل لزمات أو غيرها ويخص الجماعات المحلية بهذا الامتياز القانوني وأن حاليا الوكالة تتصرف في هذا المنتزه في حدود الإمكانيات المتوفرة وتوفر الحد الأدنى من الصيانة بموجب توصية صادرة عن جلسة عمل وزارية باعتبار أن بلدية تونس ليس لها آنذاك الإمكانيات البشرية واللوجستية لضمان التصرف المحكم في المنتزه.

والتوجه حاليا صلب وزارة الشؤون المحلية والبيئة بصفتها نفس سلطة الإشراف للوكالة الوطنية لحماية المحيط والجماعات المحلية هو أن يتم النظر في القريب العاجل في إمكانية التفويت في التصرف في منتزه المروج إلى بلدية تونس تطبيقا للقانون وباعتبار أن التصرف في المنتزهات لا يدخل في المشمولات القانونية للوكالة.

2- الناحية الأمنية: تم إحداث مقر أمني داخل المنتزه تم وضعه على ذمة السلط الأمنية بالجهة لاستغلاله كمركز أمن قار خاص بالمرفق إلا أنه منذ سنة 2011 تم التخلي عنه من قبل السلط الأمنية بالجهة علما وأن الأعوان القارين والفريق المكلف بالتصرف في المنتزه يقومون بإعلام السلط الجهوي والمحلية والأمنية بالجهة والتنسيق معها كلما جد حادث وبأي ظرف يستدعي التدخل الأمني وقد تم طلب إمكانية إعادة تفعيل المركز الأمني داخل المنتزه بدون جدوى. وسيتم عرض الموضوع مجددا على السلط المعنية قصد إيجاد حل للمسألة الأمنية نظرا لأهميتها بالنسبة لتأمين سلامة أعوان الوكالة والزائرين ومختلف مكونات المنتزه، خاصة بعد حادثة حرق هيكل الطائرة الرابضة بالمنتزه للعرض.

3- أعوان الحراسة الراجعين بالنظر للوكالة الوطنية لحماية المحيط: هناك نقص في العدد يرجع أساسا إلى الإحالات على التقاعد بدون توفر إمكانية التعويض وقد تم خلال السنوات الأخيرة تقديم طلب انتداب خارجي لأعوان حراسة صلب ميزانية الوكالة قصد توفير الحد الأدنى من الحراسة لكن بدون جدوى. وسيتم إدراج الموضوع مجددا صلب مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2018 لإمكانية الموافقة ولو بصفة استثنائية على انتداب أعوان حراسة إضافيين.

علما وأنه تم تسجيل بعض الاعتداءات على الأعوان من طرف بعض المنحرفين ويتم إعلام السلط الأمنية والقضائية بذلك في الإبان للتعهد وفتح تحقيقات في الغرض.

4- رؤية الوزارة للاستغلال الناجع وتحسين الخدمات بمنتزه المروج: الحل الأمثل هو التفويت في المنتزه إلى بلدية المكان التي يمكنها طبقا للقانون الحالي المتعلق بالمنتزهات الحضرية (القانون عدد 90 لسنة 2005 المؤرخ في 03 أكتوبر 2005)، التعاقد عن طريق اللزمة مع الأشخاص المعنويين أو الماديين قصد الاستغلال والتصرف المستدام في مختلف مكونات المنتزه ويضمن الصيانة والمحافظة على وظيفية المرافق كما يساهم في التشغيل ويسمح بتوفير اعتمادات للبلدية قصد المحافظة وتطوير المنتزه كمرفق عام يساهم في تحسين مؤشر جودة حياة متساكني الأحياء المجاورة.

علما وأنه يرد على الوكالة سنويا عشرات المطالب من شركات خاصة وأشخاص قصد استصلاح بعض مكونات المنتزه القائمة واستغلالها أو إحداث مكون جديد صلب الفضاء إلا أن الوكالة لا يمكن لها قانونا التعاقد مع هذه المؤسسات والأفراد لفترة زمنية تضمن جدوى هذه المشاريع.

الوكالة بصدد الإعداد لتكليف خبير مختص في التصميم العصري وتهيئة واستغلال مثل هذه الفضاءات للتشخيص الدقيق للوضع الحالي لمنتزه المروج بما في ذلك مسألة الوظيفية العامة والتصرف والاستغلال والسلامة والحراسة والتهيئة والوضع العقاري والقانوني والمؤسسي ووضع

تصور دقيق لآفاق تطوير واستصلاح هذا المرفق العمومي الهام والكلفة التقديرية لذلك وخطة عمل على ثلاث سنوات لإعادة تأهيله وتوفير الظروف المناسبة لذلك مما يضمن استدامته والمحافظة عليه. وسيتم تشريك بلدية تونس في مختلف مراحل هذه الدراسة وتسليمها التقرير النهائي لتوفير الاعتمادات والتنفيذ والمتابعة وذلك بالتوازي مع عملية التفويت في المنتزه لها.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لحماية المحيط ورغم أن ليس من مهامها القانونية التصرف في المنتزهات الحضرية وهي بالتالي مهمة إضافية وعبء إضافي كبيرين نظرا لما يتطلبه ذلك من إمكانيات بشرية ومالية ولوجستية، فإنها بذلت في السابق وتواصل بذل قصارى جهدها ووضع الإمكانيات المتوفرة وهي محدودة نسبيا، قصد المحافظة على منتزه المروج من خلال الصيانة وجمع ورفع الفضلات وتعهيد المساحات الخضراء الشاسعة والحراسة الهدف في نهاية الأمر هو توفير فضاء عام يطيب فيه التنزه وضمان راحة ورفاهة الزائرين من مختلف الأحياء. علما وأن عمليات المراقبة والمتابعة لحالة المنتزه تتم بصفة دورية نهارا وليلا قصد التأكد من وضعه كمرفق عام أساسي ووحيد بالجهة.

وعليه فإن الحديث عن "تردي الوضع والإهمال وغياب المراقبة والمتابعة" في الظروف الحالية قد يكون مبالغ فيه نوعا ما وكان من الأجدر الإشارة إلى النقائص بالدقة والموضوعية اللازمين وعدم التعميم حيث أن مؤشر عدد الزائرين المرتفع نسبيا يبين أن المنتزه مازال يمثل وجهة ترفيهية لسكان المنطقة وهي بالتالي في وضع مقبول عموما والوكالة الوطنية لحماية المحيط ستضاعف مجهودها قصد مزيد تحسين والنهوض بهذا المرفق العام العام.